مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٣**

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيدة ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هندري
	الهند	السيد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتيس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام فيما بعد النزاع

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جودي تشنغ – هوبكتر، الأمينة العامة المساعدة لشؤون دعم بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة سلفي لوكاس، رئيسة تشكيلة بناء السلام القطرية لغينيا والممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جودي تشنغ – هوبكتر.

السيدة تشنغ – هوبكتر (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أوافي المجلس، بالنيابة عن الأمين العام، بآخر المعلومات عن خطتي العمل المتعلقتين ببناء السلام، اللتين انبثقتا أولا، من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) وتقرير العام الماضي عن التقدم المحرز (S/2010/386*)، وثانيا، من تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466). وبناء على طلب هذا المجلس في العام الماضي أقدّم اليوم إحاطة إعلامية شفوية، ولكننا سنقدم في العام المقبل تقريرا خطيا.

قبل أن أبدأ أود أن أشيد بالحائزات على جائزة نوبل للسلام لهذا العام – رئيسة الجمهورية إلين جونسن سرليف وليمة غبوي من ليبريا وتوكل كرمان من اليمن. إننا نستمد الإلهام منهن ونثنّي على تقدير لجنة نوبل لهن على ”نضال اللاعنف من أجل سلامة المرأة ومن أجل حقوق المرأة في المشاركة التامة في عمل بناء السلام“.

لقد انقضت سنتان على صدور التقرير عن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. ويتذكر المجلس أن خطة التقرير استهدفت تحسين خدمات الدعم التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لجهود بناء السلام الوطنية في الفترة الحاسمة الأهمية، فترة السنتين الأوليين اللتين تعقبان انتهاء النزاع الرئيسي، ويتذكر أيضا أن الخطة قد وضعت على أساس الفهم بأن الأمر يقتضي اتباع الأمم المتحدة نهجا منسقا تجاه بناء السلام في ضوء تنوع العناصر الفاعلة المتعددة التي تضطلع بأدوار في تلك الجهود.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالمجال الذي تحقق فيه التقدم، ابتداء من جهودنا لخلق فريق قيادي أكثر تماسكا من كبار مسؤولي الأمم المتحدة، وللاستجابة بسرعة أكبر للفجوات في القيادة.

أولا، إن النهج التعاوني مطبق الآن فعلا، وهو يقدم الدعم في المرحلة النهائية لانتقاء أعضاء الأفرقة القيادية المكملة. ثانيا، منذ عام ٢٠٠٩، تم إيفاد أكثر من ٢٠ من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة بسرعة إلى الميدان للاضطلاع بدور القيادة المتقدمة المؤقتة في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. وقد أصبحت تلك الترتيبات ممارسة نموذجية لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وهي تساعد على التقليل إلى الحد الأدنى من ضياع الزخم الاستراتيجي أثناء الفترات الحرجة تلك.

كما أن نموذج القيادة السلسة المستُخدم في ليبيا يعطي مثالا على الممارسة الجيدة. فكبير المسؤولين الذي قاد مرحلة ما قبل التقييم عُين فيما بعد بمنصب الممثل الخاص

للأمين العام. وذلك النهج سمح للممثل الخاص مارتن بأن ينزل إلى المعمعة ويبادر بعملية التخطيط للبعثة، لأنه كان يمتلك فعلا معرفة واسعة بالمسائل وبالعناصر الوطنية الفاعلة على أرض الواقع.

ولكن لا تزال توجد أيضا، لدى البلدان التي لا تستفيد من بعثة يأذن بها مجلس الأمن، احتياجات في التصدي للأزمات الحافلة بالتحديات الشديدة واحتياجات في ميدان بناء السلام. أما البلدان التي يسودها هدوء نسبي وتتحول فجأة إلى حالة متفجرة، فإنها تتطلب نفس الشعور بالإلحاحية والاهتمام، وتتطلب، في بعض الظروف، تعديلا سريعا في قيادة الأمم المتحدة.

ويشدد تقرير عام ٢٠٠٩ أيضا على الحاجة إلى تعزيز الدعم في تطوير القدرات منذ البداية. وذلك سينعكس في الاستعراض المقبل للمبادئ الإرشادية للتخطيط للبعثات في عام ٢٠١٢، التي ستشمل إرشادات حول كيفية ضمان أن تؤخذ المنظورات والقدرات الوطنية في الحسبان منذ بداية كل عملية تخطيط.

ويمكننا أن نبلغ أيضا عن التقدم المحرز في شحذ همة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء حول الهدف المشترك لتحسين الخبرات المدنية في عمليات بناء السلام. وما فتئت وكيلة الأمين العام سوزانا ملكورا تقود المسيرة وتترأس لجنة توجيهية تشرف على أعمال المتابعة على صعيد المنظومة لتقرير عام ٢٠١١ عن القدرات المدنية (انظر S/2011/85). وقد وضع الأمين العام ترتيبا بالأولويات لتوصياته، مركزا على القدرة الوطنية والشراكات والخضوع للمساءلة وسرعة التحرك. وتتمثل إحدى أشد الأولويات إلحاحية في استكشاف طرق توسيع نطاق اختصاص الأفراد الذين توفدهم الحكومات والكيانات الأخرى، لا سيما من بلدان العالم الجنوبي، حتى يمكن إتاحة الخبرات المتخصصة بسرعة أكبر لتشكيلات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان في المجالات التي تعاني من فجوات أساسية.

كما أننا نواصل جهودنا الداخلية لتوضيح الأدوار والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة عن وظائف بناء السلام الأساسية. وإن لجنة السياسات التي شكلها الأمين العام أكملت، منذ عام ٢٠٠٩، ستة استعراضات بشأن المجالات التالية: أولا، إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا؛ ثانيا، إصلاح القطاع الأمني؛ ثالثا، التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ رابعا، الأعمال المتعلقة بالألغام؛ خامسا، الوساطة؛ سادسا، المساعدة الانتخابية.

وقد تناولت الاستعراضات بعضا من التحديات الأساسية، وكشفت عن تحديات أخرى، ووضعت خطة عمل مستقبلية للأعمال الإضافية. كما أنها كشفت عن حقيقة أن المشاركة البناءة المتسقة من الدول الأعضاء، بما في ذلك إصدار التفويضات إلينا وتمويل أعمالنا، شرط لا غنى عنه لتأدية المهام بفعالية في الميدان.

وفيما يتصل بالشراكة مع البنك الدولي، فإن تقريره للتنمية العالمية لعام ٢٠١١ عن النزاع والأمن والتنمية خلق زخما جديدا للتعاون. ويحدونا وطيد الأمل أن يتمكن مركز البنك الجديد في نيروبي، المعني بالدول الضعيفة، من الربط بفعالية أكبر بين جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، بما في ذلك في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

لقد شدد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ عن التقدم المحرز (*S/2010/386) على أهمية مسألتين جديدتين في ميدان بناء السلام: الأولى، هي الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، والثانية، إدارة الموارد الطبيعية.

الموارد الطبيعية في الدول الضعيفة غالبا ما تشكل، للأسف، عجلة محركة للنزاع وليس للسلام والنمو وخلق

فرص العمل. وفي ذلك السياق اسمحوا لي بأن أشير إلى أن مكتبي سيستضيف، كجزء من الحدث الذي ينظمه صندوق بناء السلام في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ويشترك فيه أصحاب المصلحة، مناقشة طاولة مستديرة مع ممثلي القطاع الخاص من قطاع التعدين واستخراج المعادن وممثلي حكومات البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وخبراء آخرين، يناقشون فيها طرق دعم استغلال الموارد الطبيعية لإنعاش الاقتصاد في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ويسرني أن أعلن أن السيدة كلير لكهارت قد قبلت – هي والسيد أشرف غني، مؤلف كتاب إصلاح عطب الدول الفاشلة – بالإدلاء بالبيان الافتتاحي الأساسي.

المسألة الجديدة الأخرى في جدول الأعمال هي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. لقد ارتفع تسلسل هذه المسألة في جدول أعمال بناء السلام، لأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يقوضان جهود بناء السلام ويفرضان تهديدا مباشرا على الأمن والاستقرار. وقد عبّرت مناقشات المجلس الأخيرة بشأن أفغانستان والصومال وغرب أفريقيا عن ذلك التوجه الباعث على القلق.

في وقت سابق من هذا العام شكل الأمين العام فرقة عمل معنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لتوحيد قدرات منظومة الأمم المتحدة في مواجهة تلك المسألة ذات الاهتمام المشترك. وتتيح مبادرة سواحل غرب أفريقيا مثالا ايجابيا واحدا على العمل المتضافر لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية دعما لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات الوطنية في المنطقة.

كما يؤكد التقرير بشأن بناء السلام عقب انتهاء الصراع مباشرة على أهمية النهج الإبداعية لتمويل بناء السلام. وفي هذا الصدد، يسرني أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعكف على وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية جديدة لتمويل المرحلة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماع القادم للمنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، سيناقش فعالية الاتفاقات بشأن المرحلة الانتقالية كأدوات للمساءلة بين المانحين والدول المتضررة بالصراع والأمم المتحدة.

وما فتئ صندوق بناء السلام يدلل على قيمته الإضافية، ولا سيما في الاستجابة بسرعة بالغة لفرص بناء السلام لدى ظهورها، بدليل المخصصات التي اعتمدها لقيرغيزستان وكوت ديفوار والسودان وجنوب السودان مؤخراً.

وأود أن أقول كلمة عن لجنة بناء السلام. فالاستعراض الهام لهيكل بناء السلام في العام الماضي، والذي جاء في الوقت المناسب تماماً، قد أعطى زخماً كبيراً أثرى أساليب عمل لجنة بناء السلام وركز عملها على تحسين الأثر في الميدان. والعمل مستمر أيضاً في وضع معايير أو مؤشرات للبلدان، عندما يكون الوقت ملائماً، للنقل من جدول أعمال اللجنة.

أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/201/466). وأود التنويه إلى أن علاقة العمل القريبة من الكمال القائمة بين مكتب دعم بناء السلام وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة جعلت إعداد هذا التحديث أمراً هيناً للغاية، مثلما هي كل جهودنا المشتركة الأخرى. وكما سنذكر لاحقاً، فإن السبب وراء جدول الأعمال هذا هو كفالة مركزية المرأة في بناء السلام – ليس لمجرد ضمان حقوق المرأة فحسب، بل ولأنها ممارسة جيدة في بناء السلام. وببساطة شديدة، فإن إغفال دور المرأة يعرضنا أكثر للفشل.

وجدول الأعمال هذا يركز على سبعة مجالات بالغة الأهمية، إذا ما نفذت سوف تضمن إتاحة الفرصة للنساء للقيام بدور حاسم الأهمية في جعل السلام مستداماً.

يتمثل المجال الأول للتقدم في الوساطة والحوار السياسي؛ والمعرفة الجنسانية تتوفر بشكل منهجي للعمليات القائمة لتسوية النزاعات ومن خلال إدراج المعرفة الجنسانية المتخصصة في قوائم الوساطة.

ثانياً، يسرني أن أنوه إلى وجود اتفاق عريض بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بشأن أهمية إدراج نوع الجنس في تقييم احتياجات ما بعد الصراع.

المجال الثالث للتقدم يتمثل في سيادة القانون. ومن أمثلة ذلك توفير الدعم القانوني وخدمات الإحالة للنساء في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق والصومال، ونظم المحاكم المتنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، أنشئت محاكم خاصة في ليبريا وقدمت المعرفة المتخصصة للجان التحقيق في كوت ديفوار وليبيا، مع توفير التدريب بشأن منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتحقيق في الجرائم من هذا النوع في الدول الأعضاء وفي بعثات الأمم المتحدة.

والمشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سيراليون، والتي تدعم الرابطة النسائية لعموم الأحزاب السياسية بغية تعزيز التضامن فيما بينها عبر الخطوط الحزبية وتشجيع الائتلافات السياسية لمؤازرة القضايا التي تهم المرأة، تحظى باهتمام كبير ويمضي تنفيذها قدماً. والمبادرات من هذا النوع ما زالت نادرة، للأسف. والمساعدة الفنية الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة تشمل التركيز على تقييم التطبيق المحتمل لإجراءات خاصة مؤقتة أو حصص للنساء في الوظائف العامة، وسيتخذ المزيد من التدابير لتحسين تمثيل المرأة.

أنتقل الآن إلى المجالات التي يتعين التعجيل بإجراء تغييرات بشأنها. أولاً، نحتاج إلى تحسين أدائنا بالنسبة لإشراك المرأة في جهود الإنعاش الاقتصادي على نحو شامل واستهدافها بتلك الجهود. ونحتاج أيضاً إلى المزيد من النساء للقيام بالوساطة في عمليات السلام، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، التي لم تعين أي مبعوثين خاصين أو وسطاء أساسيين من الإناث في العام الماضي.

أخيراً وليس آخراً، هناك التزامنا المشترك بتخصيص نسبة ١٥ في المائة من صناديق بناء السلام التي تديرها الأمم المتحدة لصالح المشاريع التي تتخذ من زيادة تعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة هدفاً أساسياً. وصندوق بناء السلام يؤدي دوره كمحفز للمزيد من النُهُج الإبداعية، وقد أطلق مؤخرا مبادرةً للنهوض بالمنظور الجنساني خصص لها مبلغ خمسة ملايين دولار.

وأود التأكيد مجدداً على أن جدولي الأعمال هذين للتنفيذ في إطار مبادرات بناء السلام قد وضعا ليكونا أدوات لتحسين دعمنا المشترك للجهود ذات القيادة الوطنية. وجدول أعمال بناء السلام عقب انتهاء النزاع مباشرة له أثر مبشر بالخير على أرض الواقع. ولا يمكننا مقارنة الأمم المتحدة بالقطاع الخاص، بالطبع، إلا أن الكثير من هذه المبادرات يزيد من فعاليتنا ويوجد نهجاً عملياً أكثر بكل تأكيد.

ويبين لنا التاريخ أن بناء السلام يستغرق جيلاً واحداً على الأقل ليصبح مستداماً. وبهذه الأدوات الجديدة والتحول في الثقافة، قد يمكننا مساعدة بلدان ما بعد الصراع في التغلب على الصعاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة تشنغ – هوبكنز على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوكاس.

السيدة لوكاس (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس باسم لجنة بناء السلام.

عند النظر في السابق في تقريري الأمين العام بشأن بناء السلام عقب انتهاء الصراع مباشرة (S/2009/304) ومشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، حرص مجلس الأمن على المشاركة المستمرة للجنة بناء السلام، بينما شرع الأمين العام في تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين. وفي نفس الوقت، توقع التقريران استكمال استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٠، مما أسفر عن عدد من التوصيات الهامة الرامية إلى مواصلة تعزيز دور اللجنة وأثرها في بلورة جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد رحب المجلس بالاستعراض وشجع تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

وعلى سبيل الاستجابة، اعتمدت لجنة بناء السلام خريطة طريق عملية المنحى، تركز على تعزيز أثر اللجنة في الميدان. لذلك، وبجدول أعمال موسع يضم ستة بلدان مع استمرار جهود تطويع أدوات اللجنة للانخراط مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها، تتحول اللجنة بشكل متزايد إلى منهاج سياسي مركزي للنهوض بجدول أعمال متماسك ومشترك للأمم المتحدة لبناء السلام.

ومن واقع الخبرة الخاصة للجنة في عمل بناء السلام الملموس على أرض الواقع، أود أن أبين كيف أن أنشطة لجنة بناء السلام تكمِّل عمل مجلس الأمن، وكيف يمكن للمجلس أن يستفيد من خبرة اللجنة ومشورتها للبلدان قيد الدراسة وما بعدها.

وحيث أن لجنة بناء السلام وليدة الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأن بعض أعضائها عينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن لجنة بناء السلام لديها قوة جمع فريدة تتيح لها أن تجمع بين الدول الأعضاء المهتمة والملتزمة والأطراف الفاعلة ذات الصلة والاختصاص من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي السنوات التي أعقبت مولدها، تمكنت اللجنة من المساعدة في بناء قاعدة معرفية في الشؤون المتعلقة ببناء السلام بعد الصراع، بما في ذلك المسائل التي تهم مجلس الأمن، سواء بشأن العلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام، أو الإعداد للانتخابات في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، أو المسائل ذات الاهتمام الإقليمي الطابع، مثل مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات في غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نظمت التشكيلات الخاصة بغينيا وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون اجتماعاً مشتركاً في حزيران/يونيه من العام الحالي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية تعميق معرفتها بالمشكلة والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة لمشكلة تتضرر بها البلدان الأربعة. ولجنة بناء السلام، لا سيما من خلال تشكيلاتها الخاصة ببلدان بعينها وبالتعاون مع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، مستعدة لأن تقدم للمجلس مزيداً من التقارير المنتظمة التي توثق استنتاجاتها، وأن تعمق مناقشاتها مع المجلس بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله، مثل القرارات أو البيانات المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة والتي لها أثر كبير على الموقف على أرض الواقع. وهناك طريقة أخرى لتعزيز العلاقة وهي مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية مع الأفرقة العاملة لمجلس الأمن في عملها بشأن البلدان المعنية، مثل الفريق العامل بشأن الأطفال والتراع المسلح.

وتعمل لجنة بناء السلام مع إدارة الأمم المتحدة على وضع مجموعة من الخبرات في طائفة من مختلف حالات الوجود الميداني، التي تتراوح من بعثات حفظ السلام الكاملة المهام، مثل ليبيريا، ومكاتب الأمم المتحدة المتكاملة، مثل سيراليون أو جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الوجود الذي يقوده المنسق المقيم للأمم المتحدة، مثل غينيا. ويمكن

استخدام تلك المشاركة والدروس المستفادة منها لتحسين عملية وضع السياسات التي تهم المجلس بشكل مباشر.

وبالإضافة إلى متابعة تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع، يمكن تطبيق هيكل إبلاغ مماثل في استعراض القدرة المدنية، والاستراتيجية المبكرة لبناء السلام لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام أو متابعة تقرير البنك الدولي بشأن التنمية العالمية لعام ٢٠١١. وقد وجه رئيس التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى وكيلة الأمين العام مالكورا مقترحا فيها اتخاذ جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة بوصفها بلدانا رائدة في استعراض القدرة المدنية.

وتستطيع لجنة بناء السلام أن تقدم منظورا متكاملا وكليا من أجل الأخذ بعين الاعتبار الترابط بين والأمن والتنمية، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الميدان في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ولدى اللجنة الولاية والتشكيل اللازمان للتصدي لمسائل التنمية في البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، ولا سيما لدى انسحاب بعثات حفظ السلام. إن حفظ السلام وبناء السلام، كما جرى التأكيد مرارا في هذه القاعة، وكما تؤكد استراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام المبكرة لبناء السلام، لا ينبغي النظر إليه بوصفه أنشطة متتابعة. فبناء السلام ضروري لإرساء الأساس للسلام المستدام وينبغي له أن يبدأ في المراحل المبكرة لانخراط الأمم المتحدة، بغض النظر عن شكل تواجد الأمم المتحدة.

إن التشكيلات القطرية قادرة على توجيه الاهتمام السياسي المستمر إلى الحالات غير المدرجة بشكل مستمر في جدول أعمال مجلس الأمن. ففي حالة سيراليون، أدت لجنة بناء السلام دورا داعما فيما يتعلق بالمرحلة التي أعقبت أعمال العنف في آذار/مارس ٢٠٠٩، وسيكون ذلك مطلوبا منها على مدى العام القادم، حيث ستمضي العملية الانتخابية قدما. ويجري القيام بذلك بروح الشراكة، والملكية الوطنية والمساءلة المشتركة عن النتائج، الأمر الذي يمكن من إقامة علاقة تتجاوز ما يمكن لمجلس الأمن الاستمرار في الانشغال به، نظرا لجدول أعماله الحافل بالمشاغل.

ومن خلال ربط مختلف نقاط الاستمرارية بين الصراع، والإنعاش المبكر، والانتقال والتنمية، تستطيع التشكيلات القطرية للجنة أن تؤدي دورا أساسيا للتنسيق الاستراتيجي. ومن خلال الولاية الموكلة إليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن، تستطيع اللجنة أن تشجع وتسعى إلى الاتساق والتنسيق فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة الثنائية، بما في ذلك في الميدان، وتعزيز العلاقة بين المقر والميدان، بينما يتم خلال كل ذلك احترام سيادة البلد المعني وملكيته الوطنية.

وفي غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، المعروفتين بلقب ”البلدان اليتيمان المحتاجان إلى المعونة“، ساعد عمل التشكيلة القطرية للجنة على زيادة عدد الشركاء للبلدين، سواء فيما يتعلق بالتعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. فعلى سبيل المثال، طورت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تعاونا أوثق مع غينيا - بيساو، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني والمسائل التي تتطلب نهجا إقليميا مثل الاتجار بالمخدرات.

وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، قام البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، والجماعية الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بتعزيز التعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى. كما زادت البلدان

الأفريقية من تعاونها الثنائي مع غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي سيراليون، وفقت لجنة بناء السلام عملها مع الورقة الاستراتيجية الثانية بشأن الحد من الفقر، ”جدول الأعمال من أجل التغيير“. وفي بوروندي، يسرت اللجنة الدعم في الوقت المناسب للسلطات الوطنية في إطار الورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر من خلال انتداب خبير للمساعدة في كفالة أن يجري التخطيط الاستراتيجي بطريقة أكثر حساسية لمسألة الصراع.

وبالإضافة لتعزيز الاتساق والمواءمة، تؤدي التشكيلات القطرية أيضا دورا متزايد الأهمية في مجال حشد الموارد. واستطاعت تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحشد الموارد من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك للانتخابات. كما نظمت حدثا رفيع المستوى على هامش مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠، بمشاركة البنك الدولي، واجتماع مائدة مستديرة في بروكسل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبدعم من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأفريقي للتنمية من أجل التوعية بأولويات مشروع الورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر.

وفي حالة غينيا - بيساو، لا تزال التشكيلة القطرية تقدم الدعم المعزز للبلد في جهودها للتصدي للاختلالات الاقتصادية الكبيرة، وكذلك في أنشطة الدعوة للاعتراف بأن غينيا - بيساو قد بلغت مرحلة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد اتخذ البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي خطوات لزيادة الموارد في القطاعات الرئيسية. وبصفتي رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا، فإنني أعمل مع الشركاء من أجل حل مسألة صندوق التقاعد لما يقارب ٠٠٠ ٤ جندي من أفراد الجيش الغيني بهدف الشروع في إصلاح القطاع الأمني الذي يمثل عنصرا أساسيا في جدول أعمال غينيا - بيساو لبناء السلام.

غير أننا يجب أن نعترف بضرورة القيام بالمزيد من العمل من أجل حشد الشركاء والموارد لزيادة أهمية لجنة بناء السلام بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويجري بذل الجهود من خلال فريق عمل معني بالدروس المستفادة من أجل السعي إلى المزيد من تعبئة الموارد بطريقة أكثر فعالية ولتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة بغية تحقيق كفاءة أقوى لمشاركة لجنة بناء السلام.

وكما أشير سابقا، بدأت اللجنة ببناء شراكات مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، كالجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في سياق غينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وسيراليون، والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا في سياق بوروندي، والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى. وينسحب ذلك أيضا على المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الأفريقي للتنمية، الذي سنقوم بزيارته في تونس في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفنا مجموعة رؤساء التشكيلات الإقليمية. وسنكون سعداء بتشاطر نتائج مشاوراتنا مع تلك الهيئات مع مجلس الأمن وللمساهمة في توسيع وتعزيز الشراكة بين مجلس الأمن وتلك الأطراف الفاعلة الإقليمية التي تستمر في اكتساب أهمية متزايدة.

وأخيرا، لدى لجنة بناء السلام دور واضح في تهيئة الظروف التي تسمح بانسحاب بعثات حفظ السلام، وكذلك بتخرج البلدان من جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي السياقات الجديدة، مثل غينيا، يمثل عمل اللجنة في مواكبة عملية توطيد السلام والديمقراطية، وسيلة أخرى لمساعدة البلدان على البقاء بعيدة عن الصراع، وبالتالي

خارج جدول أعمال مجلس الأمن، وبشكل أوسع نطاقا للمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وفي سياق سيراليون، سيكون للجنة دور هام في كفالة عدم تعرض استثمار الأمم المتحدة الذي طال أمده والمكلف في البلد لأي صدمات سياسية أو مالية عندما ينسحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل وتنتقل الأمم المتحدة إلى التواجد بقيادة المنسق المقيم الذي يركز على التنمية.

وكما توخى المجلس بقراره التأسيسي ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، فإن المجلس

”يوصي بأن تنهي اللجنة نظرها في الحالة الخاصة ببلد بعينه عندما تُرسى دعائم السلام والتنمية الدائمين في البلد قيد النظر، أو بناء على طلب المؤسسات الوطنية في ذلك البلد“. (القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢٢).

وفي سياق بوروندي، بدأت أولى المناقشات بشأن تغيير نهج مشاركة لجنة بناء السلام وعلى المسار الذي يؤدي إلى مغادرة جدول أعمال اللجنة، مع أن عددا من أعضاء التشكيلة يرون أن ذلك سيكون سابقا لأوانه. وستوفر الزيارة المقبلة لرئيس التشكيلة القطرية إلى البلد فرصة لمتابعة تلك المناقشات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لوكاس على إحاطتها الإعلامية.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة جودي تشنغ – هوبكتر، الأمينة العامة المساعد لدعم بناء السلام على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن عموم جدول أعمال بناء السلام. وأشكر أيضاً السيدة سيلفي لوكاس، رئيسة تشكيلة غينيا لبناء السلام، على ملاحظاتها.

لقد أكدنا مرات عديدة أن الولايات الواضحة، والتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ المتماسك، والتمويل المناسب التوقيت والممكن التنبؤ به، عناصر حاسمة لبناء السلام. والمناقشة المواضيعية التي جرى تنظيمها خلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6472) سلطت الضوء على أهمية جهود بناء السلام بالنسبة إلى الملكية الوطنية وبناء المؤسسات، وكفالة تحقيق السلام المستدام.

إن بناء القدرات المحلية وتعزيز المؤسسات المحلية كلاهما مشمولان في توصيات استعراض القدرات المدنية. علاوة على ذلك، ثمة استراتيجيات شاملة لبناء السلام على الصعيد المحلي يجري وضعها بالتعاون الوثيق بين المجتمع الدولي من جهة، الذي غالباً ما يقدم خبرته التقنية والمالية للعملية، والحكومات في فترة ما بعد انتهاء الصراع، بغية كفالة الملكية والقيادة المحليتين من جهة أخرى.

ومساهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام وصولاً إلى بناء السلام المبكّر أمرا لا يمكن إنكاره. لهذا السبب، من المهم التحديد بوضوح أي نوع من أنشطة بناء السلام يمكن اعتماده في المراحل الأولى لبعثة ما لحفظ السلام، وما الذي ينبغي أن يكون جزءاً من الأولويات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل. لذلك، إن عملية التخطيط المتكامل للبعثات تحتاج إلى تحسين بغية مساعدة البعثات الميدانية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على تحديد الأولويات، في حين ينبغي زيادة مراعاة تقييم القدرات المحلية.

ويجب أن تحسّن الأمم المتحدة خبراتها في العمل مع المدنيين لبناء السلام. ومما يتصف بأهمية حيوية تنفيذ التدابير التي تدعم تنمية القدرات المحلية وتعتمد سياسة الحوار مع الجهات المانحة بشأن النُهُج الابتكارية حيال برامج بناء السلام وتمويلها. ويجب أن تنظم منظومة الأمم المتحدة

بوضوح أدوار ومسؤوليات المتعاملين معها للقيام بمهام بناء السلام الأساسية.

وتضطلع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بدور هام، ولا سيما بالنسبة إلى التشكيلات القطرية المخصصة، لأن استراتيجياتهما لبناء السلام تدعم الأنشطة المتصلة بتهيئة البيئات المؤاتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونحن مقتنعون بأن اجتماع صندوق بناء السلام الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة، الذي سينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، سوف يسفر عن توصيات محددة بشأن كيفية الاستفادة على نحو أفضل من الموارد المحلية المتاحة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد الصراع.

ودور صندوق بناء السلام مهم بشأن تحقيق الاستجابات السريعة لاحتياجات بناء السلام الفورية، وفرص بناء السلام بعد انتهاء الصراع. والمناقشة التي جرت مؤخراً بشأن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV.6630) شددت على الدور الهام لصندوق بناء السلام والأموال المخصصة لهذا الغرض، ليس في البعثات الميدانية للأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضاً في الحالات التي لا تتعلق بالبعثات.

إننا نعترف بأهمية الشراكة بين البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في مجال الهشاشة والصراع. وعلى رغم أن الصندوق يعمل منذ ما يزيد على مجرد عام واحد بقليل، فهو يواصل دعم مبادرات بناء السلام في الميدان، فضلاً عن تبادل الأفراد بين هاتين المؤسستين الراعيتين.

ونشدد على أن التمويل المناسب التوقيت والممكن التنبؤ به والمستدام لبناء السلام هو مفتاح النجاح. وثمة حاجة إلى استكشاف النُهُج الابتكارية لتمويل بناء السلام ودعمها. والاستعراض الذي جرى في العام الماضي لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام سلّط الضوء على إمكانيات جديدة لعمل لجنة بناء السلام. وأسهمت أساليب العمل المحسّنة في قيام تفاعل أفضل يهدف إلى تعزيز التأثير في الميدان.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن التعاون بين الدول المتضررة من الصراعات والجهات المانحة بشأن دعم احتياجات بناء السلام يحتاج إلى أن يكون أكثر تنظيماً وكفاءة. وينبغي مراعاة الدروس المستفادة والخبرات السابقة. وينبغي تجنّب الحلول الواحدة المناسبة للجميع، بينما يجب أخذ خصوصية كل بلد في الاعتبار.

ولقد شددت المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن التي جرت هذا العام (انظر S/PV.6642) على المسائل الهامة المتعلقة ببناء السلام، وهي كفالة وزيادة دور المرأة في عمليات السلام، والوساطة في الصراعات وحلها، وإعطاء المرأة دوراً في تقييم الاحتياجات وتخطيطها في مرحلة ما بعد الصراع، ومنح النساء إمكانية الوصول إلى العدالة، وإشراك النساء في عمليات الانتعاش الاقتصادي.

لذلك، فإننا نرى أنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب دعم بناء السلام أن يتعاونا تعاوناً وثيقاً بشأن تنفيذ الأنشطة على أرض الواقع. والمشاركة الاقتصادية الشاملة للمرأة في الانتعاش الاقتصادي لا تكفي. والمشاركة السياسية للمرأة يتعين أن تكون أولوية عالية، في حين ينبغي تخصيص المزيد من أموال بناء السلام لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي الختام، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن إحراز نتائج مفيدة وملموسة في مجال بناء السلام إلاّ من خلال الجهود المتواصلة والمنسقة لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وينبغي ألاّ ندّخر أي جهد في هذا المسعى.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السيدة جودي تشنغ – هوبكنز، ولرئيسة تشكيلة

غينيا التابعة للجنة بناء السلام، السيدة سيلفي لوكاس، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الإحاطة الإعلامية الجارية اليوم توفر الفرصة للتفكير في ما قمنا به كمنظمة لتعزيز جهودنا لبناء السلام، ومواصلة استكشاف المزيد من التدابير الرامية إلى إنجاز هذا العمل المهم. وفي جوهر جهود بناء السلام يكمن الفهم الحاسم ومفاده أن مسؤولية بناء السلام تقع على عاتق الدول الأعضاء. وفي حين نعتقد أن الملكية الوطنية هي في صميم نجاح أي مبادرة لبناء السلام، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن مساعدة البلدان وتقديم المشورة لها، استناداً إلى أولوياتها وسياساتها، بشأن كيفية تعزيز السلام الهش الذي تحقق حديثاً والحفاظ عليه. وعليه، ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بالبرامج الوطنية القائمة بالفعل، وأن تبني عليها بدلاً من وضع برامج جديدة تكون في العادة معقدة ومرهقة.

وفي حين نشعر بالسرور لإحراز تقدم في مجال القيادة من أجل بناء السلام، نعتقد أن بالإمكان عمل المزيد، وسوف يجري عمل المزيد. ولقد حدد التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2011/386) التحديات، من قبيل ضعف التنسيق أو انعدامه، والمساءلة، والفعالية. والتعقيدات التي تتصف بها مهام بناء السلام تتطلب تنسيقاً أفضل، ولا سيما في الميدان. ولدى اختيار القيادة ونشرها، ينبغي الإبقاء على قدر أكبر من المرونة التي تراعي الطابع الفريد للظروف القائمة.

علاوة على ذلك، نشيد بالإجراءات المتخذة لتعزيز التعاون بين مقر الأمم المتحدة والأفرقة القطرية على أرض الواقع. ومع ذلك، نعتقد أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لتوفير الدعم للقيادات القطرية بغية تعزيز التنسيق والفعالية والمساءلة.

وتدرك جنوب أفريقيا أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لا سيما مؤسسات بريتون وودز. ويظهر التقرير عن التنمية في العالم الذي أصدره البنك الدولي عام ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية، أن المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المؤسسات يمكن أن يجعلنا نستخدم جهودنا لبناء السلام بأكفأ ما يكون. وفي ذلك الصدد، لاحظنا مع التقدير إنشاء البنك الدولي مركزاً للدول الهشة في نيروبي.

وفيما يتعلق بأفريقيا، نود تشجيع المزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي. ولدى إقامة هذه الشراكة، فإن التنسيق أمر بالغ الأهمية من أجل تيسير التعاون الاستراتيجي وتفادي الازدواجية غير الضرورية. ونعتقد أن التمويل المناسب التوقيت والمستدام والممكن التنبؤ به يظل عنصراً حاسماً في تحقيق أهداف بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وبينما ننوّه بتمويل صندوق بناء السلام عن طريق الهبات، نشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تنظر في استخدام آليات أكثر استدامة لبدء أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات. ونرحب بالخطط لتنفيذ توصيات فريق كبار الاستشاريين التي وردت في استعراضه المستقل الذي أجراه للقدرات المدنية في العام الماضي. ونتطلع إلى التقرير المرحلي الشامل عن هذه العملية. ونعتقد أننا لم نستغل بما فيه الكفاية القدرات المدنية الدولية القائمة، وبخاصة في جنوب الكرة الأرضية. وفيما نسعى إلى توسيع نطاق مجموعة الخبراء المدنيين، لا يسعنا أن نغالي في أهمية الشراكات على المستويات المحلية والإقليمية ودون الإقليمية بغية الاستفادة من المزايا الفريدة الملازمة للقدرات البشرية على هذه المستويات.

والعلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام تتصف بأهمية حاسمة. والعدد المتزايد لعمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام المتكاملة والبعثات السياسية ذات المهام الكبيرة لبناء السلام، يوفر لمجلس الأمن فرصة الاستفادة المثلى من مشورة لجنة بناء السلام. ويمكن للمجلس أن يطلب المشورة من اللجنة عند النظر في مهام بناء السلام التي تقوم بها بعثات محددة. وينبغي لحفظ السلام وبناء السلام أن يعزز بعضهما بعضاً في السعي إلى تحقيق السلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار المجلس الذي اتخذه مؤخراً والقاضي بإدراج ولايات بناء السلام في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي المدى البعيد، نؤمن بأن جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تتضمن بعض عناصر بناء السلام. واستناداً إلى تجربتنا الماضية، تدرك جنوب أفريقيا الدور المركزي للنساء كصانعات للسلام وميسّرات في العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام، خاصة على المستوى الشعبي. وتضطلع المرأة على جميع مستويات المجتمع بدور في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وثمة بُعد هام في تعزيز السلام ومنع نشوب الصراع يتمثّل في كفالة العدالة الاقتصادية والتنمية على نحو أكبر وأكثر إنصافاً.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في منح المرأة وضعا يمكنها من تبوء مناصب قيادية في مجال منع نشوب الصراعات والوساطة، فإنه سيكون بلا جدوى إذا لم تعالج، على نحو مناسب، الأسباب الجذرية للصراع التي لها طبيعة اقتصادية إلى حد كبير. ونتطلع إلى التقرير الشامل القادم للأمين العام في عام ٢٠١٢، ونأمل أن نكون بحلول ذلك الوقت قد حققنا تقدما كبيرا في جهودنا لبناء السلام.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الأمينة العامة المساعدة جودي تشنغ – هوبكتر على إحاطتها الإعلامية والسفيرة لوكاس على ملاحظاتها.

يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في عام ٢٠١١ بشأن التوصيات الصادرة عن استعراض جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٠. اضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بدور كبير في هذا المجال، وفقا للتعهد الذي قطعه للجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بجعل عام ٢٠١١ سنة تنفيذ تلك التوصيات. ونرحب أيضا بالجهود الحالية للجنة بناء السلام في هذا المجال في سعيها، على أساس خطة عمل عام ٢٠١١، إلى تحقيق أهداف عملية ونتائج ملموسة في تحسين تأثيرها على بناء القدرة الوطنية وتعبئة الموارد وجمع الأطراف الفاعلة الرئيسية حول أهداف مشتركة لبناء السلام. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في الاتساق الاستراتيجي والتنفيذي الذي أشارت إليه السيدة تشنغ – هوبكتر في إحاطتها الإعلامية. إذا أردنا تحقيق هذه الرؤية بصورة كاملة، فمن الواضح أننا بحاجة إلى تعزيز دور مكتب دعم بناء السلام وتحسين التنسيق بين المكتب واللجنة، التي ما فتئت تستفيد بشكل مباشر من موارد المكتب.

ويرحب وفد بلدي كذلك بالدورات الإعلامية التي يعقدها المكتب للجنة بشأن أنشطة وعمليات صندوق بناء السلام، والتي أسهمت في زيادة فهم أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وذلك ما اتسمت به آخر زيارة قامت بها تشكيلة جمهوريا أفريقيا الوسطى إلى بانغي قبل أسابيع قليلة، وشارك فيها بلدي.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب بجهود المجلس لتشجيع مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في

إجراء تبادلات ذات قدر أكبر من التفاعل ونمط غير رسمي بشأن الفرص التي يتيحها بناء السلام أو الصعوبات التي يواجهها في بعض البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وندرك أن حفظ السلام وبناء السلام مترابطان على نحو متزايد، ومن ثم يتطلبان قدرا أكبر من الفعالية من اللجنة في دورها الاستشاري وهي تؤدي مهمتها.

وعلاوة على مهام تحقيق الأمن والاستقرار، نعتقد أن من الضروري أن تشدد استراتيجيات بناء السلام على نحو متزايد على السياسات الاجتماعية والاقتصادية المصممة لتحسين مستويات المعيشة لأكثر فئات السكان ضعفا وللمقاتلين السابقين في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – ولا سيما في مرحلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وتتمثل الأولويات في هذا المجال في تدريب الشباب وتعزيز النهوض بالمرأة، الذي يسهم في مكافحة الفقر. إن التقدم الملموس في المجال الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن إلا أن يؤثر بشكل إيجابي على الحالة الأمنية. ويرحب وفد بلدي بجهود اللجنة مع الجهات المانحة الرامية إلى تعزيز الالتزام الدولي وتعبئة المزيد من التمويل لصندوق بناء السلام، دون الحكم مسبقا على ما الشكل الذي قد تأخذه أكثر الاستراتيجيات فعالية.

وأخيرا، نرى أن الشراكات مهمة أيضا لنجاح أي مبادرة لبناء السلام. إن تبادل الآراء والمشاورات مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيكون مفيدا للغاية في مساندة مكتب دعم بناء السلام واللجنة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، شددت السلطات على أن النجاح في إطلاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هناك في حزيران/يونيه الماضي يرجع إلى الأموال التي قدمها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا لدعم العملية الانتخابية.

وما برح وفد بلدي يعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بالدور الرئيسي في الرؤية المشتركة لبناء السلام وفي تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيه، وتضطلع بدور همزة الوصل بين السلطات الوطنية وشتى أصحاب المصلحة في التنمية وبناء السلام.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما السيدة جودي تشنغ – هوبكنز، الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، والسفيرة سيلفي لوكاس، رئيسة تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للكسمبرغ.

إن تحليل المجلس اليوم لاستراتيجيات التصدي بفعالية وكفاءة لمشاكل بناء السلام وحفظ السلام يأتي في وقته تماما. واستنادا للمناقشات السابقة، ونظرا لارتفاع خطر الانتكاس في السنوات القليلة الأولى للسلام، نقر بأن تحديد القدرات الوطنية وتطويرها واستخدامها ينبغي أن تكون أولوية من أولويات ما بعد انتهاء الصراع.

ونتفق أيضا على أن الأنشطة الوطنية في ما بعد انتهاء الصراع لإرساء السلام وبناءه ينبغي أن تدعمها جهود مدنية فعالة وفي الوقت المناسب، وأن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، ينبغي أن يوفر القدرات المدنية المتخصصة الفعالة والسريعة والخبرة المطلوبة لدعم أصحاب المصلحة الوطنيين الذين يعملون على استعادة سيادة القانون وإنعاش الاقتصاد وبدء توفير الخدمات الأساسية للسكان وتطوير القدرات لجعل هذه الجهود مستدامة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2009/304)، فإن ما يجب عمله في فترة ما بعد انتهاء الصراع هو تهيئة

الظروف الأمنية الأساسية وبناء الثقة في العملية السياسة وتعزيز القدرة الوطنية على الأخذ بزمام المبادرة في أنشطة بناء السلام وتهيئة ظروف معيشية مستقرة. ونرحب بتقرير السفيرة لوكاس حول التقدم الذي أحرزته البلدان التي تتلقى الدعم من لجنة بناء السلام. لقد عزز دعم السلطات الوطنية التقدم في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واستعادة المؤسسات الحكومية والإنعاش الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تشدد كولومبيا على أهمية كفالة أن يقوم الدعم في ما بعد انتهاء الصراع على المبادئ التي اقترحها فريق كبار المستشارين: أي الملكية الوطنية وتعزيز الشراكات والخبرة في دعم الكيانات الوطنية والمرونة في الاستجابات. إن الملكية الوطنية هي المبدأ التوجيهي الذي ينبغي أن تقوم عليه كل إجراءات تعزيز القدرة المدنية. وبغية تعزيز الملكية الوطنية، لا يسعنا إلا أن نوضح ونعزز المهام الأساسية للحكومة في ما بعد انتهاء الصراع. من الضروري ألا نبني القدرة التقنية فحسب، بل وأن نعزز المؤسسات ونعيد بناء ثقة المجتمع ككل، مما يمكن الناس من قبول شرعية حكومتهم.

تتمثل أولوية بناء السلام الأخرى في الحاجة إلى بناء شراكات أمتن مع الأطراف الفاعلة الخارجية التي يمكن أن تضفي نهجا ابتكارية على بناء القدرة المدنية. يجب أن تعمل منظمتنا لتيسير إدخال التحسينات في الميدان عن طريق إقامة شركات فعالة أوسع تأخذ في اعتبارها العرض والطلب من الشركاء الخارجيين.

من الواضح أن هناك حاجة إلى نظم أكثر قابلية للتكيف تتسم بحسن توقيتها ونجاعتها من حيث التكلفة، لتعزيز مرونة الاستجابات التي تتطلبها البيئة المتغيرة في الميدان. ويجب إيلاء الاعتبار اللازم لآثار الميزانية ومساهمات الدول، فضلا عن الحاجة إلى الامتثال التام للولايات التي تحددها الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة.

ومن الضروري أن تعزز آليات رصد ومساءلة موظفي الأمم المتحدة عبر توفير المساعدة التقنية الكافية، باعتبارها جزءاً من الجهود المبذولة لضمان النزاهة والشفافية واستعادة الثقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات الفاعلة المشاركة في العملية أن تكون قادرة على تقييم التقدم المحرز بوضوح في المراحل المبكرة من إعادة البناء الوطني. ونثني على الأمين العام لما يبذله من جهود لتحسين آليات مساءلة القيادة العليا للأمم المتحدة وأساليب التقييم، ولمبادراته في مجال زيادة عدد الوظائف الشاغرة، وتعزيز تدريب كبار الموظفين.

وكما ذكرت، فإنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء تشجيع جميع الركائز المذكورة على نطاق واسع، بما في ذلك مشاركة المرأة في حل الصراعات، ليس فقط بوصفها من خبراء المنظمة والدول الأعضاء، بل بصفتها من الجهات الفاعلة الحقيقية من أجل التغيير.

وتؤكد كولومبيا مرة أخرى على الحاجة إلى صياغة استراتيجيات مستدامة وطويلة الأجل تقوم على أساس التوازن بين الدعم الدولي المباشر والجهود الوطنية. وهذا يساعد على منع اعتماد البلدان على الموارد الدولية لفترة طويلة، الأمر الذي يحد من تنميتها في نهاية المطاف. كما أن نجاح هذه العمليات مسؤولية مشتركة بين المجتمعات المتضررة والمجتمع الدولي. ونشجع الفريق التوجيهي على مواصلة عملية التشاور المفتوحة والشاملة، التي ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم خلالها لشواغل جميع الدول.

في الختام، إن ما تريده البلدان هو منظمة توفر التعاون، في ذات الوقت الذي تحترم فيه الملكية والأولويات

الوطنية. ومن شأن ذلك أن يدعم العمليات الديمقراطية التي اختارها شعب بلد ما في عملية بناء السلام.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): نحن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الإحاطة الإعلامية بشأن موضوع يوليه بلدي أهمية كبيرة. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين، السيدة جودي تشنغ – هوبكنز، والسفيرة سيلفي لوكاس، على الآراء المفيدة للغاية التي تقاسمتاها مع المجلس بشأن هذه المسألة.

وهناك افتراض عام الآن بأنه ينبغي النظر إلى حفظ السلام وبناء السلام باعتبارهما جهداً متكاملاً، وليس مجرد سلسلة من الأنشطة، وأن أنشطة بناء السلام ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت، متى ما سمحت بذلك الحالة في الميدان، وفي غضون المدة المتوقعة لعملية حفظ السلام، وعلى امتداد دورتها. ومن رأينا أننا قطعنا شوطا طويلا في تحديد الثغرات والآليات اللازمة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع بطريقة أكثر فعالية، وخصوصاً، فيما يتعلق ببناء القدرات المدنية.

لقد حقق إنشاء لجنة بناء السلام الاتساق الذي تشتد الحاجة إليه فيما يتعلق بالطريقة التي تربط بها الأمم المتحدة عملية تحقيق الاستقرار على نحو مباشر بعد انتهاء الصراع بإنشاء وترسيخ مؤسسات الدولة التي من شأنها أن تكفل استقرار الأمن في الأجل الطويل. ويتعين على مجلس الأمن أن يكون قادرا على الاستفادة الكاملة من أعمال ورؤى لجنة بناء السلام وتشكيلاتها، لدى مناقشته لإنشاء وتجديد وإبرام ولايات البعثة. وفي هذا المجال من تفاعلنا مع لجنة بناء السلام، فإن هناك متسعاً كبيرا لتحسين العمل بالتأكيد.

وأود أن أؤكد على عدد من الجوانب التي نعتقد أن لها أهمية خاصة في سياق بناء السلام بعد الصراع. وأولها أهمية تعزيز الملكية الوطنية في مبادرات بناء الدولة. وينبغي أن يكون تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق المهام الأساسية للدولة الأولوية الأولى للمساعدات المقدمة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويتعين اتخاذ خيارات دائما في هذا الشأن. وعليه، ينبغي أن توجه الجهود الدولية لضمان أن تتخذ الجهات الفاعلة الوطنية القرارات المتعلقة بأهداف السياسة العامة والأولويات، وأن يكون القصد من الجهود الدولية هو أن تقدم المساعدة في الأساس، وليس أن تحل محل السلطات الحكومية.

ثانيا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الخارجة من الصراع، أمر مهم أيضاً. وينبغي أن تتركز المساعدات الاقتصادية الدولية على المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، بل الثقافية أيضاً في بلد ما، فضلا عن قدراته وإمكاناته المحددة، وإمكاناته من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي. ولا بد من معالجة مسألة البطالة، وخاصة البطالة بين الشباب، مع اتخاذ مبادرات ملموسة وموجهة بشأنها.

ثالثا، ينبغي أن نولي اهتماما لمهام بناء السلام منذ المراحل المبكرة من فترة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار. وينبغي أن تحدد الولايات بوضوح دور ومهام حفظة السلام، باعتبارهم بناة للسلام في وقت مبكر في المجالات المتعددة الأبعاد، مثل سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني. وينبغي للأمم المتحدة أن تعالج بشكل أفضل العلاقة بين المهام المدنية والسياسية، وتلك التي يضطلع بها حفظة السلام على نحو تقليدي. ويعتبر هذا الرابط حاسماً في كثير من الحالات لمنع العودة إلى الصراع.

ومهما بدا بناء السلام أمراً بالغ التعقيد، فإن للأمم المتحدة نصيبها العادل من قصص النجاح فيما يتعلق بضمان عملية الانتقال إلى السلام المستدام والأمن بطريقة ناجحة. فعلى سبيل المثال، تمكنت تيمور – ليشتي من أن تحقق

الانتقال إلى ديمقراطية راسخة ذات مؤسسات مستقرة في أقل من عقد من الزمان. ويعود ذلك النجاح أولا وقبل كل شيء إلى الشعب التيموري وقادته، غير أنه يعود أيضا إلى المشاركة الحاسمة للأمم المتحدة وجهودها الرامية إلى بناء السلام، التي عملت فيها جنبا إلى جنب مع الحكومة الوطنية وغيرها من الشركاء الدوليين. وأنا واثق من أنه يمكننا أن نتعلم من هذه الحالة وغيرها من الحالات الأخرى المماثلة، ونحن نسعى جاهدين إلى تحسين قدرتنا على الاضطلاع بمهام بناء السلام.

السيد دي لورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أيضا الأمينة العامة المساعدة، تشنغ - هوبكتر، والسفيرة لوكاس على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين اللتين قدمتاهما اليوم.

إن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة من بين أولوياتنا القصوى، وهو يمثل أكبر فرصة لتحويل الديناميات التي أدت إلى سفك الدماء في المقام الأول. وفيما لو لم يحقق الذين يسعون لبناء السلام نجاحاً في الشهور التي تلت نهاية النزاع مباشرةً، فإن توطيد السلام يزداد صعوبةً مع مرور الوقت. وأود أن أعود إلى بعض النقاط الرئيسية التي أبدتها السفيرة رايس أثناء آخر مناقشة أجريناها (انظر S/PV.6396) في هذا الشأن.

أولا، ترهن قوة الأمم المتحدة على بناء السلام بخبرة وقدرات أفرادها العاملين في الميدان وبقدرة الأمم المتحدة على نشرهم وقيادتهم وإدارتهم على نحو سريع وفعال. وترحب الولايات المتحدة باستمرار تركيز الأمين على قيادة البعثة. ذلك لأن القيادة الماهرة والفعالة ضرورية لتحقيق النجاح. ونرحب أيضا بعملية تنفيذ استعراض القدرات المدنية التي تتكشف الآن، والتي ينبغي للجهود المبذولة فيها أن تؤدي إلى تحسن مرونة الأمم المتحدة، وسعة مواردها، وعزمها في نشر الأخصائيين المدنيين المؤهلين والقادرين في الميدان.

وتمثل مجموعة إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها مستودعاً عميقاً من المواهب والموارد البشرية التنظيمية التي يمكنها المساهمة على نحو فعال في بناء السلام. ونرى أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لاستهداف المهارات والخبرات المتاحة داخل أسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ولا نزال نتطلع أيضاً، كما لاحظنا سابقا، إلى تحقيق مزيد من التقدم في توضيح الأدوار والمسؤوليات الرئيسية ذات الصلة ببناء السلام.

ثانيا، لكي تتسم جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال بناء السلام بالاستدامة حقا، فإنه ينبغي إدماج المرأة في جميع مراحل العملية. ونردد تعليقات الأمين العام الواردة في تقريره لعام ٢٠١٠ عن مشاركة المرأة في بناء السلام، والتي قال فيها ”فالمرأة شريك بالغ الأهمية في دعم الركائز الثلاث للسلام الدائم، وهي: الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية“ (A/65/354، الفقرة ٧).

وتعمل الولايات المتحدة حاليا على وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بهدف تركيز الجهود على مشاركة المرأة في جهود الإغاثة والانتعاش. وينبغي تمكين المرأة ليس فقط باعتبارها من المستفيدين من التنمية، بل بوصفها عاملا من عوامل التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إن منح جائزة نوبل للسلام لثلاث نساء من بناة السلام في هذا العام لهو شهادة قوية على أنه لا غنى عن المرأة في إنجاح عمليات السلام وندرك في جهودنا الإنمائية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أن المرأة محرك أساسي لعملية بناء السلام. وعلى سبيل المثال، فإن أعضاء فيلق الاستجابة

المدنية التابع للولايات المتحدة في جنوب السودان يعملون مع القيادات النسائية المحلية في المناطق التي تعاني تاريخيا من نقص التمثيل في الدوائر السياسية في جوبا لتيسير مشاركتهن بقدر أكبر في العمليات السياسية.

ونثني أيضا على عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الذي أعد نهجا بشأن المسائل الجنسانية لمكافحة العنف الجنساني وتعزيز فرص المرأة في الحصول على الرعاية الصحية والمشاركة السياسية والعدالة.

وتذكرنا هذه الإحاطة الإعلامية بمدى الأهمية الحيوية للعمل في مجال بناء السلام وبناء المؤسسات. ومساعدة مجتمع على التعافي من آثار الصراع ليست مهمة سهلة على الإطلاق. ولكن يجب علينا المثابرة في التعاون لصياغة حلول فعالة يحتاج إليها كل مجتمع في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وما لم نعمل معا من أجل توطيد السلام في الأراضي التي مزقتها الحروب، لن نتمكن مطلقا من أن نبلغ حقا هدفنا المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر نيجيريا على مبادرتها بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونرحب أيضا بالبيانين اللذين أدلت بهما الأمينة العامة المساعدة تشنغ – هوبكتر والسفيرة لوكاس.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع مهمة رئيسية للأمم المتحدة، ذات تأثير كبير ليس على ضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان المعنية فحسب، وإنما أيضا على تعزيز النظام الحالي للأمن الجماعي وتعزيز التنمية المشتركة. وخلال العقد المنقضي أو نحو ذلك، لئن كانت الأمم المتحدة قد حققت نتائج لافتة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتراكمت لديها خبرة كبيرة، فإنها واجهت أيضا تحديات عديدة.

وأود التركيز على أربع نقاط محددة.

أولا، ينبغي العمل في بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أساس الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية. والبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع تتحمل المسؤولية الأساسية عن بناء السلام في أراضيها. وفي إطار مساعدة البلدان على بناء السلام، ينبغي للمجتمع الدولي احترام تطلعاتها ومحاولة مساعدتها على تعزيز بناء القدرات الوطنية للارتقاء بمستوى الحكم. وفي سياق القيام بذلك، ينبغي اعتماد أساليب عمل متكاملة ومنسقة ومحددة الأهداف، تراعي اختلاف الحالات الداخلية للبلدان المختلفة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات مع البلدان المعنية.

ثانيا، ينبغي أن تكون هناك أولويات واضحة لبناء السلام. وفي إطار مساعدة البلدان المعنية على صياغة استراتيجياتها الإنمائية المتكاملة لبناء السلام، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة احترام الأولويات التي تحددها البلدان نفسها، مع التركيز على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتشجيع المصالحة السياسية وتعزيز الديمقراطية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة الأسباب الجذرية للأخطار التي تهدد السلام والأمن، لا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أيضا أن تشتمل جهود بناء السلام على استراتيجيات للخروج ليتسنى الانتقال بسلاسة نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ثالثا، ينبغي استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية في هذا المجال. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في إيلاء الاهتمام لقضايا مثل بناء السلام والتمويل وبناء الخبرات. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة توفير موارد كافية لجهود بناء السلام ونرى أنه ينبغي بذل جهود لتوسيع قنوات جمع الأموال وأنه ينبغي لصندوق بناء السلام مواصلة تحسين أساليب عمله وتعزيز إدارة الأداء ومعدل استخدامه للموارد.

رابعا، ينبغي الاستفادة من الدور الهام للجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية استفادة كاملة. وتأمل الصين أن تستمر لجنة بناء السلام في تحسين جهودها لبناء المؤسسات وأن تعزز أوجه التآزر مع المنظمات الأخرى في جهودها لاستكشاف وسائل فعالة لبناء السلام. وينبغي أيضا الاستفادة بصورة كاملة من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

ما فتئت الصين تدعم جهود البلدان في حالات الصراع من أجل بناء السلام، وسننضم أيضا إلى المجتمع الدولي في بذل جهود متضافرة وتقديم إسهامات منسقة بهدف تعزيز السلام الدائم.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بداية، أن أشكر السيدة جودي تشنغ – هوبكتر على عرضها لآخر التطورات في سياق تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتعرب البرازيل عن تأييدها للبيان الذي أدلت به السفيرة سيلفي لوكاس بالنيابة عن رؤساء التشكيلات القطرية.

نرحب بمناقشة الدور الحاسم للأمم المتحدة في ضمان الاستقرار والسلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع. وقد أقر المجلس بالفعل بالترابط بين الأمن والتنمية، ولكننا لم نتقن بعد إتباع نهج شامل حقا يراعي الأسباب الكامنة للصراع ويساعد البلدان على إعادة بناء المؤسسات ويدعم جهودها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

وإقامة علاقات أقوى بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمر حاسم لزيادة فعالية أنشطة بناء السلام. وينبغي لنا إيجاد سبل لتمكين مجلس الأمن من الاستفادة كذلك من اللجنة من أجل تعزيز قدرة المنظومة على تنفيذ استراتيجيات لبناء السلام في المراحل المبكرة لعمل الأمم المتحدة في البلدان التي تشهد صراعات.

وتنفيذ أنشطة لبناء السلام في وقت مبكر ذو أهمية لنجاح عمليات السلام، من خلال البعثات المتكاملة التي تجمع بين القدرات المدنية والعنصر العسكري والشرطي. ومن شأن هذه البعثات المتكاملة ضمان إمكانية استدامة حيز الاستقرار الذي هيأته قوة حفظ السلام ببذل جهود متزامنة لمساعدة البلد على تعزيز قدراته المؤسسية واستعادة الخدمات الأساسية.

ونرحب بالجهود المبذولة لتعزيز إتباع نهج إقليمي في التصدي لبعض المشاكل المشتركة بين البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة ساحل غرب أفريقيا التي تجمع بين بلدان غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويجب علينا العمل على تعبئة الموارد بفعالية أكبر من أجل تنفيذ هذه المبادرة الهامة.

ويسعدنا إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاركة المرأة في بناء السلام. فالمرأة ينبغي أن تقوم بدور محوري في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وثمة وعي أكبر بإمكانية إسهام النساء في تعزيز المصالحة ومنع الصراعات ودعم إنعاش الاقتصاد. وينبغي الاستفادة من هذه الإمكانية استفادة كاملة.

ويصدق هذا القول بصفة خاصة على البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي غينيا – بيساو، على سبيل المثال، تسهم المرأة إسهاما أساسيا في جميع قطاعات الحياة في البلد، بدءا بالزراعة، ولا سيما بوصفها من أصحاب الحيازات الصغيرة، وانتهاء بإنفاذ القانون وصنع السياسات.

نثني على الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز دور المرأة في بناء السلام ونؤيد بشدة مواصلة هذه الجهود.

ونشجع الأمانة العامة على الاستمرار في إيجاد سبل خلاقة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وستواصل البرازيل دعمها القوي لبناء السلام في الأمم المتحدة. وبحكم عضويتنا في لجنة بناء السلام ورئاستنا للتشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو، نعيد التأكيد على التزامنا بالعمل مع غيرنا من الأعضاء المهتمين في المساعدة على تحقيق السلام والتنمية المستدامين في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وستكون مبادرتكم هامة في تقرير أهمية وفعالية منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، وليس المجلس وحده، خلال العقود المقبولة.

وأود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة جودي تشنغ – هوبكنز ورئيسة تشكيلة بناء السلام لغينيا، السفيرة سيلفي لوكاس، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

كما نعرب عن تقديرنا المخلص للسفير غاسانا على حنكته في قيادة لجنة بناء السلام.

تنبع فكرة بناء السلام في الأساس من خبرات حفظ السلام التي تراكمت عبر العقود. لقد استثمرت الأمم المتحدة استثمارات هائلة في القوة العاملة والموارد في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وفي سيناريو مثل هذا، يستحسن، عند صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة أو استعراضها، أن يتشاور مجلس الأمن بصورة فعالة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، سواء بصورة منفردة أو من خلال آلية لجنة بناء السلام.

لقد نتج تميز الهند في حفظ السلام عن شراكتنا الطويلة مع بعثات الأمم المتحدة. فجملة مساهماتنا أكبر من مجموع عمليات حفظ السلام الحالية. وكان حفظة السلام الهنود على الدوام بناة سلام مبكّرين. كما تقاسمت الهند خبراتها وتجاربها مع طائفة من البلدان التي شرعت في مسيرة الانتقال من الصراع إلى السلام.

ستواصل الهند بسرور إتاحة قدراتها للمجتمعات الخارجة من حالات الصراع، وستكون شريكاً للأمم المتحدة في مساعيها لبناء السلام. وبصفة الهند عضواً في اللجنة التنظيمية المنبثقة عن لجنة بناء السلام، فإنها تعمل بنشاط شريكاً للجنة بناء السلام منذ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وتسهم أيضاً في صندوق بناء السلام.

بناء السلام عمل تعاوني وتنسيقي. يجب إضفاء الانسجام أولاً على استراتيجيات بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويجب توحيد الهياكل والشبكات القائمة حالياً بينما نحن نستكشف فيه البدائل في أماكن أخرى. ومن شأن تسخير قدرات بلدان الجنوب أن ينشّط جهودنا في مجال بناء السلام. ومن المهم كذلك أن نضع في الحسبان أن الملكية الوطنية تشكل أحد العوامل المحددة لنجاح السلام. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل توفير المساعدات في مجال بناء القدرات للسلطات الوطنية.

الأمن، بالطبع، هو الدعامة الرئيسية لبناء السلام. بيد أن من المهم بنفس القدر أن نركز على الفرص الاقتصادية، لا سيما من أجل الشباب، جنباً إلى جنب مع الاستقرار السياسي والاجتماعي. يتطلب ذلك اتباع نهج كلي. كما أن من المهم أن يكون هناك حوار يسير في اتجاهين حول برنامج لجنة بناء السلام بين البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام وبين اللجنة نفسها في جميع المراحل. ولنعترف أيضاً بحقيقة أن عدم التمويل يشكل عائقاً رئيسياً أمام نجاح مبادرات بناء السلام.

غني عن القول إن العناصر الأخرى، مثل الموارد البشرية والمساعدات التقنية، والمساعدات الإدارية، والمساعدات

العينية، وغيرها من برامج المساعدات من خلال توفير التكنولوجيات الملائمة، هي أيضاً لها أهميتها. ومن شأن توفير مستويات ملائمة وقابلة للتنبؤ بها من الموارد، على مدى فترة ممتدة، أن يضمن استدام مبادرات بناء السلام.

سيكون لتحسين القدرات المدنية أثر كبير على التوظيف وتوفير الموارد وعلى بعثات حفظ السلام نفسها. هذه العناصر أساسية، لكنها ينبغي ألا تؤدي إلى التقليل من أهمية متطلبات حفظ السلام أو تصرفنا عنها. ومن المهم كذلك تزويد القدرات المدنية بالقدر المطلوب من الخبرات الميدانية. وفي ذلك السياق، ينبغي إعطاء الأولوية للحصول على القدرات عن طريق الإعارة من حكومات البلدان النامية.

يأمل وفد بلدي أن يحظى جوهر تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب الصراع بالنقاش المستفيض (S/2011/527). ومن الضروري أن تجري المناقشات في أطر حكومية دولية بمشاركة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة تشنغ – هوبكتر على إحاطتها الإعلامية الضافية، والسفيرَ لوكاس على العرض الذي قدمه.

نرحب بالتدابير الإيجابية المعتمدة في بعض مجالات بناء السلام، مثل بدء عملية تنفيذ الاستعراض الدولي للقدرات المدنية، وكفالة توفير قدرات قيادية عليا ملائمة من جانب الأمم المتحدة، وتعزيز الشراكات مع البنك الدولي وغيره من أصحاب المصلحة.

بيد أن ثمة الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لدعم الجهود الوطنية في تهيئة الظروف الملائمة للسلام الدائم. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية في ذلك الصدد.

أولاً، فيما يتعلق بالقيادة العالية المستوى من جانب الأمم المتحدة، يتفق وفد بلدي مع السيدة تشنغ – هوبكتر في أنّ في بعض البيئات قد تتطلب الظروف الناشئة إحداث تغير في مواصفات القيادة الميدانية والنشر الجيد التوقيت لقادة كبار يتمتعون بالخبرات الكافية لدعم جهود بناء السلام، مع إيلاء انتباه خاص على النحو المطلوب للفترة الاستراتيجية التي تعقب مباشرة نهاية الصراع.

ثانياً، يعتقد وفد بلدي أن بناء السلام عمل جماعي بطبعه، وأن نجاحه يعتمد إلى حد كبير على وضوح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها طيف واسع من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. وبما أن أياً من تلك الجهات الفاعلة لا يستطيع أن ينجح بمفرده في القيام بعملية حفظ سلام شاملة، فإن الاتساق والتنسيق ضروريان لإدارة الترابط الذي تتسم به أدوار هذه الجهات. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستعراضات المتعددة التي تقوم بها لجنة السياسات التابعة للأمين العام بغرض كفالة الاتساق، كما نرحب بالجهود الرامية لتعزيز الشراكة والتنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

علاوة على ذلك، نعتقد اعتقاداً قوياً بضرورة إعداد استراتيجية متكاملة لبناء السلام بهدف تحديد نقطة مرجعية لضمان الاتساق. ينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على تحليل محايد للأسباب الجذرية للصراع، وأن تخضع للاستعراض في الوقت المناسب، وفقاً للبيئة الحيوية المتطورة في الميدان.

ثالثاً، تحمّس وفد بلدي للقرار القاضي بجعل تقييم القدرات الوطنية جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط المتكامل للبعثات. الشراكة القوية فيما بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية ضرورية لتفعيل الملكية الوطنية لبناء السلام، وبدون ذلك ليس من المرجح أن يصبح بناء السلام مستداماً أو ناجحاً. وبالرغم من النجاح المحرز في هذا الصدد، لا يزال

ثمة الكثير مما يتعين القيام به لتمكين الأمم المتحدة من دعم جهود بناء السلام الوطنية دعماً فعالاً. يصدق ذلك بشكل خاص على بعض المجالات الأساسية في بناء السلام، مثل سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. وكما هو معروف، فإن تلك المجالات أساسية لكفالة الأمن، ومنع اندلاع العنف من جديد، ومكافحة الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة مكافحة فعالة.

رابعاً، يمثل منح جائزة نوبل للسلام لنساء من اليمن وليبريا اعترافاً جديراً بالثناء بالأثر الذي تستطيع المرأة أن تحدثه حين تنخرط في بشجاعة في جهود إعادة بناء مجتمعها. وبالفعل، تشير الدراسات الراهنة إلى أن التوازن الجنساني لا يحد فحسب من الفساد، بل يكفل أيضاً قدراً أكبر من الشفافية والاستجابة لاحتياجات المجتمع. لذلك فإن المشاركة المؤثرة للمرأة في مؤسسات وآليات صنع القرار المتعلقة ببناء السلام ينبغي أن تبدأ في أول مراحل التعافي.

لقد بُذلت جهودٌ من أجل كفالة الخبرة الجنسانية في الوساطة وتعزيز وصول النساء والفتيات إلى الأمن والعدالة.

غير أننا نؤمن بأن الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام ينبغي أن تقدما مساعدة منهجية أكبر للحكومات وأن تساعداها على كفالة زيادة المشاركة الدؤوبة للنساء في اتفاقات السلام وفي مؤتمرات المانحين.

ويتسم التحليل المراعي للمنظور الجنساني بالأهمية أيضا، ويتيح أداة قيمة لفهم الأبعاد الجنسانية للعنف وللتعافي ولتصميم نهوج فعالة لتناول المسائل الجنسانية في سياقات محددة في مرحلة ما بعد الصراع.

أختتم بالقول إن بناء السلام مسعى غالبا ما ينطوي على إجراءات طويلة والتفافية ومعقدة. ولكن نجاحه حتمي لإدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركِ، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع المكرس لبناء السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمينة العامة المساعدة تشنغ - هوبكتر والسفيرة لوكاس على إحاطتيهما الإعلاميتين. فمما يتسم بأهمية حاسمة أن يقوم المجلس، الذي يتحمل المسؤولية عن المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، بتناول مسألة بناء السلام بصورة دورية. إن إجراءات الأمم المتحدة لا تقتصر على مجرد تأييد السلام واستعادته. فبناء السلام بعد استتبابه مباشرة جوهري لكفالة ألا يقع البلد الخارج لتوه من الصراع في براثن الأزمة مرة أخرى.

ويجب علينا أن نتذكر أن بناء السلام يتألف في المقام الأول من إدارة الاستعادة التدريجية لجميع قدرات دولة معينة ذات سيادة بهدف منح شعبها سيطرة تامة على مصيره.

وتتسم عدة عناصر بأهمية أساسية لنجاح إدارة الانتقال تلك. أولا وقبل كل شيء، يقتضي التملك الوطني، الذي يشكل أساس السلام الدائم، تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق. وتلك الإصلاحات، التي يجب أن تشمل جوانب أساسية من قبيل الحوكمة والعدالة والأمن، وربما تتطلب أيضا تحديد عملية إنمائية، لن تؤتي أكلها بدون التملك الوطني. ومفتاح النجاح في بناء السلام يكمن في إجراء حوار شامل مع الدولة المعنية. ولتيسير ذلك الحوار وضعنا الأسس في بعض البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع لمكاتب بناء السلام المتكاملة، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

والعنصر الأساسي الثاني لنجاح الانتقال هو حسن التنسيق بين أصحاب المصلحة. إن بناء السلام فيما بعد الصراع عملية معقدة لأنها تنطوي على إدارة مهام مختلفة

جدا في آن واحد. وكثيرا ما يكون الخط الفاصل دقيقا جدا بين تلك المهام وعمليات حفظ السلام. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تدعم تلك العملية بأكبر قدر ممكن. ولكن حتى أثناء المراحل المبكرة لا تستطيع عمليات حفظ السلام أن تضطلع، بالضرورة، بجميع جوانب بناء السلام. وإن عودة العناصر الفاعلة المألوفة، على سبيل المثال في ميدان التنمية، يفضل أن تتم في وقت مبكر. وبالتالي يصبح إجراء المشاورات المتأنية والتنسيق المدروس بين جميع أصحاب المصلحة ضروريا لكفالة اجتذاب الشركاء الدوليين الأكثر فعالية إلى الانخراط في برامج بناء السلام، ولكفالة أن يضطلع كل واحد من أصحاب المصلحة بالدور الأنسب. وبالإضافة إلى الهياكل المدنية التي تتطلبها عملية حفظ السلام، يمكن لهذه المساعي أن تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة ذات الخبرة التقنية المتينة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الثنائيين.

وذلك المستوى من المشاركة هو بالضبط ما تسعى لجنة بناء السلام، بالزخم الذي توفره بعثة لكسمبرغ وبالمساعدة من الأمانة العامة ومن مكتب داكار، إلى تحقيقه في غينيا، حيث لا توجد عملية لحفظ السلام ولا مكتب متكامل لبناء السلام. ويسرنا أن نرى أن إجراءات المؤازرة قد تم تعريفها والتكليف بها، لا سيما ما يتصل منها بإصلاح القطاع الأمني، من أجل مساعدة الغينيين على بناء السلام وتوطيد أركان ديمقراطيتهم الفتية.

العنصر الأساسي الثالث يكمن في التخطيط المحسن. وبما أن الظروف اللازمة لبناء السلام يجب أن تكون موجودة منذ المراحل الأولى لإدارة الأزمة، فإن من الأهمية بمكان الانخراط في عملية من التفكير المتعمق في الأولويات المطلوب تنفيذها في الفترة التي تعقب النزاع مباشرة. وفي ذلك السياق، أود أن أخص بالذكر الدراسة التي أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة دعم البعثات حول إسهام عمليات حفظ السلام في مسألة توطيد أركان السلام، وهو موضوع تناولته لجنة بناء السلام في اجتماعها الأخير.

ما هي الأدوات الموضوعة تحت تصرفنا لتنفيذ مبادئ الفترة الانتقالية تلك؟

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا أن نعمل على رفع نوعية الولايات بما يسمح لنا بأن نضع أسس مرحلة بناء السلام. وهذا ما فعلناه في كوت ديفوار، بالقرار ٢٠٠٠ (٢٠١١)، الذي يكلف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بولاية واضحة هي أن تدعم السلطات في الارتقاء بمستوى القطاع الأمني فيها. وفعلنا الشيء ذاته مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالقرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، الذي ينص على تقديم الدعم لسلطات جمهورية جنوب السودان فيما يتصل بإصلاح قطاعي العدالة والأمن فيها وتعزيز سيادة القانون.

ثانيا، استنادا إلى تلك الولايات، ينبغي للأمانة العامة أن تنفذ عملية تخطيط تشمل، من ناحية، آلية لقياس التقدم المحرز في بعثة ما، ومن ناحية أخرى، أحكاما تسمح بأخذ هدفها النهائي في الحسبان منذ البداية. أخيرا، يتسم بأهمية حاسمة توفر الموارد في الميدان من أجل تنفيذ العملية الانتقالية. ولذلك السبب بصورة محددة يصبح بناء القدرات المدنية جانبا أساسيا من بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. وبغية تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلدان المتضررة من الصراع، ينبغي أن تسترشد جهود المجتمع الدولي بروح الشراكة التي تعزز الروابط فيما بين القدرة المدنية للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، أشيد بتقرير الأمين العام، الذي صدر في آب/أغسطس الماضي (انظر S/2011/549)، والذي يعتبر أول رد من الأمم المتحدة على التقرير المستقل للسيد جان مري غيينو عن القدرات المدنية.

أختتم بالتأكيد على أن الحشد المتزايد لمختلف أصحاب المصلحة فيما يتصل ببناء السلام، سواء من الأمم المتحدة أو العناصر الدولية الفاعلة الأخرى، أتاح أدوات عديدة يتعين علينا أن نستغلها بأفضل طريقة ممكنة بتطوير التآزر. وبذلك نكفل إجراءات دولية متسقة وأعمالا واضحة من الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة جودي تشنغ – هوبكنز والسفيرة لوكاس على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

هذه فرصة سانحة لتقييم جدول أعمال بناء السلام وأعمال المتابعة المضطلع بها تنفيذا له. ونشاطر نتيجة تحليل التقدم المحرز في شتى الميادين منذ تقرير الأمين العام في العام الماضي عن التقدم المحرز. إلا أن المطلوب منا الآن هو إيلاء اهتمام لا يتجزأ وتقديم دعم متواصل حتى نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا وحتى نعزز أكثر تأثيرنا في الميدان. وذلك يشمل الحاجة إلى التكييف المتواصل لبناء السلام مع الظروف المتغيرة والمتطورة في البلدان الخارجة لتوها من الصراع.

هذه هي الخلفية التي أريد أن أركز ملاحظاتي في ظلها على ثلاثة مجالات ذات أولوية: الأول، الحاجة إلى المزيد من تطوير وتوضيح نطاق وأسلوب عمل لجنة بناء السلام؛ والثاني، تنفيذ استعراض القدرات المدنية؛ والثالث، تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام.

أولا، فيما يتصل بلجنة بناء السلام، لئن كان إدراج بلدان إضافية في جدول أعمال لجنة بناء السلام في العام الماضي يبرهن على تقدير العضوية للّجنة ووضع الثقة بها، فإنه يلزم التركيز على تطوير استراتيجيات تسمح بحذف أسماء البلدان من جدول أعمال لجنة بناء السلام، أو تغيير المشاركة، إذا تطلب الأمر، إلى مشاركة أخف. وقد تطرقت السيدة تشنغ – هوبكنز بالتفصيل إلى تلك النقطة.

عندما نشهد زيادة إدراج جهود بناء السلام في استراتيجيات تخفيض الفقر الوطنية في بلدان مثل بوروندي وسيراليون، يلزمنا أيضا أن نفهم الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام بصورة معقولة في النهوض ببناء السلام في تلك المرحلة. وإن لجنة بناء السلام ينبغي أن تساعد العناصر الفاعلة المعنية على الاتفاق على رؤية مشتركة. وينبغي لها أن تكفل أن يركز أصحاب المصلحة اهتمامهم على الأولويات المشتركة المتفق عليها. وينبغي لها أن تساعد البلدان على معالجة العقبات في طريق بناء السلام والحصول على التزامات واضحة من الحكومة المعنية ومن المجتمع الدولي بشأن تنفيذ جدول أعمال بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل على رفع مستوى الوعي؛ ولا يجوز القبول بأن يقتصر دورها على جمع التبرعات.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة الإقليمية بغية المساعدة على بناء التماسك ما زال مهمة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتفاعل والتعاون المتزايدين مع البنك الدولي. ونرى أنه ينبغي تعميق هذا التعاون على أرض الواقع أيضاً. والتفاعل القائم مع مجموعة الدول الهشة خطوة بناءة أيضاً. وينبغي التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن أفضل السبل التي يتعين للجنة بناء السلام أن تدعم تنفيذ خريطة طريق منروفيا الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١١ من خلالها. وثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن كيفية إسهام لجنة بناء السلام في المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي سيعقد في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر، ومتابعته.

النقطة الثانية تتعلق بتنفيذ استعراض القدرات المدنية. إن إتاحة القدرات المدنية بطريقة فعالة وملائمة وحسنة التوقيت لدعم بناء السلام في البلدان المتضررة بالصراع هو السبيل الأمثل لكفالة الملكية الوطنية وجعل السلام وإعادة الإعمار مستدامين. ولذلك، نثني على تقرير الأمين العام

بشأن القدرات المدنية في أعقاب التراعات (انظر S/2011/85) وعلى نهجه المنصف للاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة داخل الأمم المتحدة لهذا الغرض.

ونحن ندعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب تعزيز واستخدام القدرات الوطنية والدولية وقدرات الأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع بدون إبطاء. وينبغي أن تكون جنوب السودان نقطة البداية. فالاحتياجات الأساسية، لا سيما إنشاء مؤسسات الحكومة والقضاء، تتطلب معالجة سريعة. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لتحديد القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرات الموجودة في الشتات، ودعمها بصورة ناجعة.

والنقطة الثالثة تتعلق بتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. فتعزيز انخراط المرأة في بناء السلام يتطلب إدماج ذلك الجهد في جميع الأنشطة وتوفير تمويل مكرس لاحتياجات المرأة. وثمة نقطة هامة في هذا السياق تتمثل في الحاجة إلى الوضوح والقابلية للمقارنة والاتساق على مستوى الأمم المتحدة في رصد أثر جدول أعمالها على المسائل الجنسانية. ولذلك، نوافق على ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*) من ضرورة تطوير أساليب متسقة للتعقب والإبلاغ عن ما يُنفق على المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في غضون العام القادم. ووجود الأمم المتحدة في حالات الصراع وما بعد الصراع ينبغي أن يستهدف تحقيق مزيد من التماسك. والدراية بالشؤون الجنسانية القطاعية الخاصة مطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لأهداف المرأة والسلام والأمن.

وبينما تبدو بعض البلدان في سبيلها إلى الخروج من حالة الهشاشة، ثمة مجال لتعظيم أثر بناء السلام من خلال مواصلة تطوير نهجه الاستراتيجي وسد الفجوة القائمة بين السياسة والممارسة. ونحن مستعدون للعمل مع البلدان الخارجة من الصراع والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق ذلك.

السيدة هندراي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة جودي تشنغ – هوبكنز والسفيرة سيلفي لوكاس على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يبدو واضحاً مما استمعنا إليه صباح هذا اليوم أننا نخطو خطوات واسعة حقيقية إذ يقدم المجتمع الدولي الدعم للبلدان الخارجة من الصراع. ونحن الآن أفضل تجهيزاً لمساعدتها كمجتمع جماعي في التصدي للتحديات التي تواجهها.

ومع ذلك، فإن ما استمعنا إليه صباح اليوم أيضاً يشير إلى أن الطريق أمامنا ما زال طويلاً نوعا ما. فبناء السلام مسعى جماعي ولا بد أن نعمل كلنا معاً لزيادة فرص نجاحنا. ومن العناصر الأساسية لذلك وجود قيادة قوية وفعالة في الميدان. والمملكة المتحدة تود التنويه إلى أن ما جرى مؤخراً من تعيين خبراء محنكين ذوي خلفية قوية في بناء السلام، مثل الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا وجنوب السودان، يشير إلى أننا نمضي قدماً في هذا الاتجاه. فمن الممكن وضع الأشخاص المناسبين في الميدان.

ووجود هذه القيادة مهم لا في سياق البعثات فحسب، بل وفي حالة عدم وجود بعثة أيضاً. وفي الحالة الأخيرة، لا بد أن تتوفر لدى المنسقين المقيمين أيضاً المهارات والخبرة الملائمة لمعالجة التحديات التي يواجهونها في حالات ما بعد الصراع. ويجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى نوع الدعم المطلوب من المقر ومن النظام الدولي الأوسع في توقيت حسن. والدعم السياسي الذي قدمه مكتب دعم بناء السلام لفريق الأمم المتحدة في غينيا خير مثال على ذلك.

ويسرنا أننا استمعنا ضمن الإحاطة الإعلامية للسيدة تشنغ – هوبكتر أن الأمم المتحدة حافظت على زخمها في تخطيط البعثات المتكاملة. وهذا أمر أساسي تماماً. فأن تكون هناك عملية تجمع كل الأطراف الفاعلة الرئيسية وتحدد المعالم الرئيسية والمؤشرات الضرورية لقياس التقدم هو أنجع سبيل لضمان نتائج جيدة التنسيق.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشير إلى ما نعتبره مثالاً جيداً، وأعني عملية تخطيط ما قبل التقييم الأوَّلي بالنسبة لليبيا. فقد انطوت تلك العملية على تعيين فريق جمع كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ذات الصلة في إطار واحد سلفاً.

وكما أشارت السيدة تشنغ – هوبكتر، الأمين العام المساعد، خلال إحاطتها الإعلامية، من الواضح أن استعراض القدرات المدنية أداة مهمة لتحسين أداء الأمم المتحدة في بناء السلام. والمملكة المتحدة تثني على تقرير الأمين العام (انظر S/2011/85). ونتطلع، بالطبع، للاستماع إلى النتائج التي تحققت في الميدان نتيجة لتلك المبادرة في المستقبل القريب. ويبرز التقرير عن حق مبدأ الملكية الوطنية الذي يضعه في المقدمة والمركز. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المضي قدماً في تحديد ودعم موارد القدرات الوطنية وبناء قدرات الجنوب والتعاون الثلاثي بغية إيجاد أفضل الكفاءات المدنية الملائمة.

وأنتقل الآن إلى مسألة بالغة الأهمية، وتتعلق بالأدوار والمسؤوليات التي ترى المملكة المتحدة أننا نحتاج إليها لتحقيق المزيد في هذا المجال. ونود بصفة خاصة الإشارة إلى ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بسيادة القانون. فقلما حدث تقدم في هذا المجال، بصراحة، منذ تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ (S/2009/304). ونعرف أن إخفاقنا في حسم ذلك يؤثر على أدائنا في الميدان. وتقرير التنمية العالمية لسنة ٢٠١١ يقدم الدليل على وجود فجوات كبيرة في النظام الدولي فيما يتعلق بدعم سيادة القانون، وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

وهذه الفجوة المستمرة تعني أن البلدان تعجز في الغالب عن الحصول على الدعم الذي تحتاجه بشأن مسائل أساسية كإصلاح العدالة. ونرحب بالجهود الرامية إلى زيادة البرمجة المشتركة، الأمر الذي سيحسن التنسيق بين الأطراف الفاعلة في الميدان. إلا أن هذا ليس كل شيء. نحتاج إلى مزيد من الوضوح بشأن أي أجزاء المنظومة الذي يؤدي وظيفة محددة تحت عنوان سيادة القانون. نحتاج إلى إطار واضح، على أن يكون مرناً بدرجة كافية حتى يمكن التكيف مع الحقائق في الميدان. ونأمل أن ينبئنا تقرير الأمين العام في عام ٢٠١٢ بحدوث تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة.

لقد ذكرت السيدة تشنغ – هوبكتر عن حق أنه لا بد من إشراك الدول الأعضاء في تلك المناقشة إن أردنا إحراز تقدم. والمملكة المتحدة توافق على ذلك وتؤيده بقوة. ولأن الدول الأعضاء أعضاء أيضاً في مجالس إدارة الصناديق والبرامج، لا بد أن نكون على استعداد لدعم فعال للاندماج في تلك المحافل بدلاً من التشرذم.

أخيراً، ترحب المملكة المتحدة بالتحديث بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام والشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونرحب بالتقدم المحرز في مجالات الوساطة والحوار السياسي وفي إدماج المساواة الجنسانية في تقييم احتياجات ما بعد الصراع وفيما يتعلق بسيادة القانون.

ومع ذلك، ما زال هناك عمل كثير لضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل بناء السلام، بما في ذلك تعيين مزيد من الإناث في مناصب المبعوثين الخاصين والوسطاء الأساسيين. وأقتبس من كلمات ميشيل باتشيليت، رئيسة جهاز الأمم

المتحدة المعني بشؤون المرأة، إن لم تكن المرأة ممثلة على مائدة المفاوضات، فلا تمثيل للمجتمع ذاته.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر السيدة جودي تشنغ – هوبكتر، الأمين العام المساعد، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن التقدم الذي تحرزه المنظمة في مجال بناء السلام بعد الصراع. كما أود أن أشكر السيدة سيلفي لوكاس على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها.

ربما أكرر ما قيل بالفعل صباح اليوم عندما أقول إن الدور الرئيسي للدول التي كابدت المرحلة الساخنة من الصراع هو تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء ظروف معيشية آمنة ومؤاتية لسكان البلد كافة. فهذا أمر أساسي تماماً بغية تجنب تجدد الصراع.

تدل التجربة على أن البلدان التي أنهكتها الحرب أو الأزمات غير قادرة، في أغلبية الأحوال، على التصدي بنفسها لجميع المشاكل المتصلة بإعادة استتباب الأمن، وكفالة القانون والنظام، وحماية حقوق الإنسان والحد من الفقر. وهناك حاجة ماسة لمساعدة المجتمع الدولي في ذلك المجال.

إننا على اقتناع بأنه لا يمكن أن ينجح دعم حفظ السلام وتتحقق منافعه في الأجل الطويل بدون ملكية الدولة للعملية. ويجب أن تحدد البلدان أولوياتها الخاصة في بناء السلام، ويجب أن تدير هيئات الحكومة الوطنية تنفيذ تلك الأهداف. وهذا ما أكدته التجربة في ليبريا، وسيراليون وتيمور – ليشتي، حيث تعززت قدرة المجتمع الدولي على الأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات البلد المضيف بفضل استعداد الحكومات الوطنية لتولي المسؤولية عن تنفيذ الإصلاحات.

وكما أشير سابقا، لا شك في أن الأمم المتحدة تضطلع بدور خاص في تنسيق الجهود الدولية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويتطلب هذا العمل الجهود المنسقة من جانب الدول الأعضاء، وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها، والأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. وأود أن أشير إلى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضطلع حاليا بالعديد من مهام بناء السلام في المراحل المبكرة. ومن خلال قيام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بمهامهم الرئيسية في فض اشتباك الأطراف المتحاربة، وتحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لانطلاق العملية السياسية، فإنهم أيضا يؤدون دورا أساسيا في تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المزيد من الدعم القوي لبناء السلام.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن بناء السلام هو عملية متعددة الأوجه وطويلة الأمد وتتجاوز الفترة المحدودة ضمن الإطار الزمني لعمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، تقع المسؤولية عن تقديم المساعدة الأساسية للدول من أجل بناء المؤسسات، وتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، على عاتق الوكالات المتخصصة للمنظمة، التي ينبغي أن تتجنب ازدواجية الجهود، بل أن تكون متآزرة فيما بينها. وفي هذا السياق، ندعم بيانات لجنة بناء السلام، التي تسعى إلى صياغة توصيات لكفالة الدعم الدولي المتواصل والمنسق لدعم البلدان الخارجة من الصراعات.

إننا نلاحظ بارتياح الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الأعضاء والأمانة العامة لمختلف جوانب بناء السلام، التي تتطلب المزيد من النظر وبلورة الاستراتيجيات والأطر للتنفيذ العملي. وفي هذا الصدد، أود بشكل خاص أن أشير إلى إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات المدنية.

ومن الواضح أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك البلدان المجاورة

والمنظمات الإقليمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التعاون الإقليمي، تجربة عدد من البلدان الأفريقية التي تغلبت على الصراع وحققت قدرا من النجاح في بناء السلام. وهذه البلدان مستعدة لتشاطر خبراتها ويمكن أن تكون مصدرا لمبادرات يمكن أن تنفذها البلدان التي خرجت مؤخرا من الأزمات. وهذه التجارب يمكن اختبارها بوصفها نماذج تجريبية وليس مجرد نظريات.

ويمثل صندوق بناء السلام آلية هامة للتمويل السريع الذي يساعد على اجتذاب موارد لإعادة الإعمار في الأجل الطويل. ومن المهم أن ندعم عمل الصندوق، وقد أكد بلدي، روسيا، سياسته في هذا المجال، المتمثلة بمساهمة سنوية بقيمة مليونين من الدولارات للصندوق، وسنستمر في توفير هذه المساهمة.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود أن أضيف صوتي إلى الأصوات المعربة عن التقدير للأمينة العامة المساعدة تشنغ – هوبكتر على إحاطتها الإعلامية الواضحة والشاملة. وأود كذلك أن أشكر السفيرة سيلفي لوكاس، رئيسة تشكيلة لجنة بناء السلام القطرية لغينيا، على تشاطرها منظوراتها بشأن لجنة بناء السلام.

وتقدر نيجيريا تقديرا بالغا الحوار المستمر بشأن الأنشطة والتقدم والتحديات المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، نظرا لجهودنا المشتركة من أجل الحليولة دون انزلاق البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع مرة أخرى في أتون الحرب. وقد حدد برنامج العمل الذي وضعه الأمين العام المعايير التي تقاس بها فعالية جهود لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، ومجلس الأمن، وبعثات الأمم المتحدة المتكاملة والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى في مجال بناء السلام.

ورسمت لجنة بناء السلام ذاتها خارطة طريق للعمل في عام ٢٠١١ لإعطاء قيمة مضافة لجهودها في بناء السلام. وتحدد خارطة الطريق تعبئة الموارد وبناء القدرات الوطنية بوصفهما أولويتين أساسيتين لبناء السلام. وبوصف مكتب دعم بناء السلام أداة واقية لجهود الأمم المتحدة الكبيرة في بناء السلام، فقد دعم التحقيق التدريجي لخارطة الطريق خلال العام الماضي. وفي واقع الأمر، بعد ست سنوات من تأسيس هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام قد غيّرا بلا منازع رؤيتنا الجماعية لحل الصراعات.

وقد تفرع عن هذا التركيز المتجدد على المعايير نهج ناشئ مدفوع بالموارد تجاه بناء السلام من جانب جميع الصناديق والوكالات المعنية ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولكننا في هذا الاندفاع نحو النتائج يجب ألا نغفل عن ضرورة تصميم برامج بناء السلام وفقا للاحتياجات المحددة للدولة المضيفة. وبوصف نيجيريا مؤيدة قوية لجدول أعمال بناء السلام، فإنها على اقتناع بأن النهج المدفوع بالموارد، الذي تكمله الملكية الوطنية، شرط مسبق للمحافظة على استمرار الالتزام السياسي على أعلى المستويات من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بالبرامج التي تساعد البلدان على الانتقال من حالة الصراع.

ومهمتنا في المجلس أن نتواصل مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام لتبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال بناء السلام. فالدروس المستفادة، إلى جانب توفير منافع كبيرة للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، يمكنها أن تفيد الدول الأخرى الخارجة من حالات عدم الاستقرار. وكمثال على ذلك، ليبيا الجديدة التي توجه قادتها الحاليون إلى الأمم المتحدة بطلب الدعم والمساعدة بعد انتهاء الصراع. إن رؤية المجلس الوطني الانتقالي – وفي الواقع رؤيتنا جميعا – هي أن

ليبيا بوصفها بلد السلام والوئام لا يمكن تحقيقها بدون إقامة هياكل اجتماعية لكفالة سيادة القانون وتوفير القدر الكافي من الهياكل الأساسية، الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، اكتسب مكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تخصصا ملموسا في مساعدة الدول للوقوف على قدميها في أعقاب الصراعات المدمرة. ويجب أن تستخرج من ثرواتها المعرفية مبادئ بناء السلام التي يمكن تطبيقها حتى في البلدان غير المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

إن فكرة بناء السلام المبكر التي دافع عنها بقوة رئيس لجنة بناء السلام، السفير غاسانا في آذار/مارس، يجب تطويرها وتعزيزها وتفعيلها. ولكي نتصدى للتحديات المتعددة الأبعاد في أوضاع ما بعد انتهاء الصراع، يجب أن نحدد الخط الفاصل الدقيق بين عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام. ومن خلال النشر السريع لوكلاء بناء السلام، نستطيع إرساء الأساس للسلام في الأجل الطويل بشكل مستقل عن الأطراف الفاعلة الخارجية. ويمثل توفير التدريب لقيادات البعثات وبناء القدرات المدنية الوطنية لتحقيق الملكية الوطنية مجالين أساسيين يتطلبان التركيز القوي، حيث غالبا ما تفتقر الدول إلى القدرات الوطنية في الفترة التي تلي انتهاء صراع طال أمده كثيرا. وبالفعل، نظرا للتعقيدات التي تنطوي عليها التهديدات للسلام، هناك ضرورة أشد لتنسيق الاستجابات. ويجب الاتفاق على تقاسم واضح للعمل، وأن يكون مدعوما بإطار استراتيجي ومتوافقا مع أهداف كل عملية من عمليات بناء السلام.

بالاضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على الحاجة الهامة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية داخل المناطق الجغرافية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. والاسهامات التي تقدمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل بناء السلام في شتى مناطقهما تسترعي الانتباه وهي عديدة جداً.

وفيما يتعلق بغينيا – بيساو على وجه التحديد، يمكننا القول إن برنامج إصلاح قطاع الأمن مركزي على الإطلاق بالنسبة إلى عودة هذا البلد إلى حالة الاستقرار. وبينما ثبت أن خارطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمثّل نقطة التقاء هامة، فإن البلد يحتاج إلى استمرار المساعدات التقنية والمالية لتنفيذ خطوات خارطة الطريق. لذلك، يجب أن يظل جميع أصحاب المصلحة حازمين في دعمنا لحكومة غينيا – بيساو.

ومثلما تمّت مناقشته في المجلس يوم الجمعة الماضي بالتحديد (انظر S/PV.6642)، يجب أن تؤدي المرأة دوراً مركزياً في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وفي الواقع، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز تعبئة الموارد المتاحة للمبادرات الرامية إلى إدماج المرأة في أنشطة بناء السلام، بغية تلبية احتياجاتها في مجال بناء السلام، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في سياقات بناء السلام.

ونحن نريد أن ندعو جميع أصحاب المصلحة الذين يبذلون جهوداً لبناء السلام إلى مواصلة التركيز على كل ما يمكن تحقيقه في المدى البعيد، من خلال الالتزام المستمر، وبالتأكيد الجهد الجماعي والمتواصل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

لا يوجد هناك مزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.